المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حكاية وطن
بين الرؤية والإنجاز
ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مصر الجديدة هي دولة ديمقراطية مدنية حديثة تتسع لكل أبنائها وتسعى للسلام والبناء والتنمية، مصر التي خضبت دماء الشهداء أرضها الطيبة وصنع مجدها سواعد أبنائها وزرع لها الأمل فلاحوها ويصنع لها المستقبل عمالها وتشع بالنور ثقافةً وفنًا وعلمًا بعقول علمائها.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

في حفل إفطار الأسرة المصرية/ 26 إبريل 2022.

حكاية وطن..

بناء الجمهورية الجديدة

تخطو مصر بخطوات عازمة صوب تدشين عقد اجتماعي جديد منذ ثورة 30 يونيو 2013، إذ تتمثل ملامح هذا العقد في معالجة أخطاء الماضي والمضي قدمًا في الإصلاح الجذري والشامل على الأصعدة والمستويات كافة، لبناء "الجمهورية الجديدة"، هذا المفهوم الذي يمثل الإطار الشامل والفلسفة العامة للدولة المصرية. فإنما تتأسس حكاية وطن التي نرويها على دعائم الجمهورية الجديدة التي بُنيت لبناتها خطوة بخطوة وشملت كل قطاعات ومؤسسات الدولة، وحتى المجتمع المدني والأفراد، بغية تدعيم مجالات التنمية الإنسانية وبناء الإنسان وفق آلية وتخطيط استراتيجي يضع في اعتباراته العديد من المحددات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بالتوازي معها.

تستند هذه الجمهورية الجديدة -التي انتقلت من ضفاف المفهوم والمصطلح إلى جوهر الواقع المعاش والأثر الملموس- إلى ثلاثة مبادئ أساسية:

أولًا: بناء الإنسان؛ بهدف التغيير في أوضاع المعيشة والحياة، لتعزيز دوره كمواطن قويم يقوم بواجباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك في ظل التطلع للتغيير في الأفكار والسلوكيات ونظم الإدارة وسبل الحياة. تبلورت بوادر هذا النهج عام 2019 على خلفية إطلاق مبادرة تهدف إلى توفير سبل الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا في القرى والمراكز الفقيرة في الريف، وكذا سبقها المناطق العشوائية في المدن من خلال توفير السكن الكريم، والارتقاء بمستوى كافة المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين،

وتوفير الدعم المالي للأسر الفقيرة الأكثر احتياجًا، وتوفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب تقديم الرعاية الصحية والعمليات الجراحية العاجلة.

ثانيًا: التنمية الاقتصادية الاجتماعية، إذ ستعمل هذه التنمية بمثابة الشروط المسبقة والداعمة لتطوير التنمية السياسية والتي تمثل أساس تثبيت واستقرار الدولة ومؤسساتها واستدامة اللُّحمة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى العمل على تشبيك جميع الأبعاد بحيث يخدم كل محور أهداف المحاور الأخرى لتحقيق أكبر قدر من التكامل بين الخطط التنموية للدول والمجتمع.

ثالثًا: حقوق الإنسان؛ بحيث تمثل حقوق الإنسان بمفهومها الشامل أساسًا لتلك الجمهورية ومنطلقًا لها، وذلك من حيث وضع المعايير والمحددات والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والأبعاد الأخرى لحقوق الإنسان لتعمل وفقها المؤسسات وتمثل هدفًا أمام عمل أي مشروع في المجتمع من جانب، وبالتالي لا تعد حقوق الإنسان ملفًا منفصلًا عن أي من الجهود التي تقوم بها الدولة والمجتمع وإنمًا منطلقًا لها، فضلًا عن تحقيق عدد من الشروط التنموية المسبقة بما يسهم في ضمان الاستقرار السياسي ووجود هياكل وبنى اجتماعية تضمن ممارسة الآليات الديمقراطية بصورة أكثر استدامة وتتحاشى أيًا من مظاهر الخلل الذي ظهر في المجتمعات على مستوى العالم عقب تفشي وباء فيروس كورونا.

وبالتالي، فإن هذا العقد يأخذ في طياته مقاربة شاملة للعمل متعدد الاتجاهات، والدفع فيها بصورة لا تُخلّ بأي منها، في إطار رؤية شاملة وُضعت بشكل علمي مدروس متضمنة أهدافها المرحلية والاستراتيجية وهي "رؤية مصر 2030" بما تتضمنه من خطط لتطوير التعليم والصحة بشكل أساسي، فضلًا عن العمل وفق خطة إصلاح اقتصادي تسهم في نقل المجالات الأخرى وتدعيمها في خطواتها الأولى لتسهم في المراحل اللاحقة في دعم التنمية الشاملة المصرية داخليًا وخارجيًا عبر إقرار سياسة خارجية مستقلة تستهدف تحقيق التنمية المشتركة لجميع الأطراف وفق مبادئ الإنصاف والتوزيع

العادل للموارد وضمان محددات الأمن القومي المصري، والدفع باتجاه تقديم المقاربات المصرية الهادفة للتعاطي مع قضايا الصراع والتنمية، وذلك عبر استعراض التحركات المصرية في إفريقيا وتدشين منظمة غاز شرق المتوسط.

كان ولا يزال الهدف الاستراتيجي للدولة المصرية تحت قيادة الرئيس السيسي، هو الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدامٍ يضمن الحياة الكريمة، وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. كما اهتمت الرؤية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية، وأعطت أولوية للقضايا التي تتعلق بمواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة.

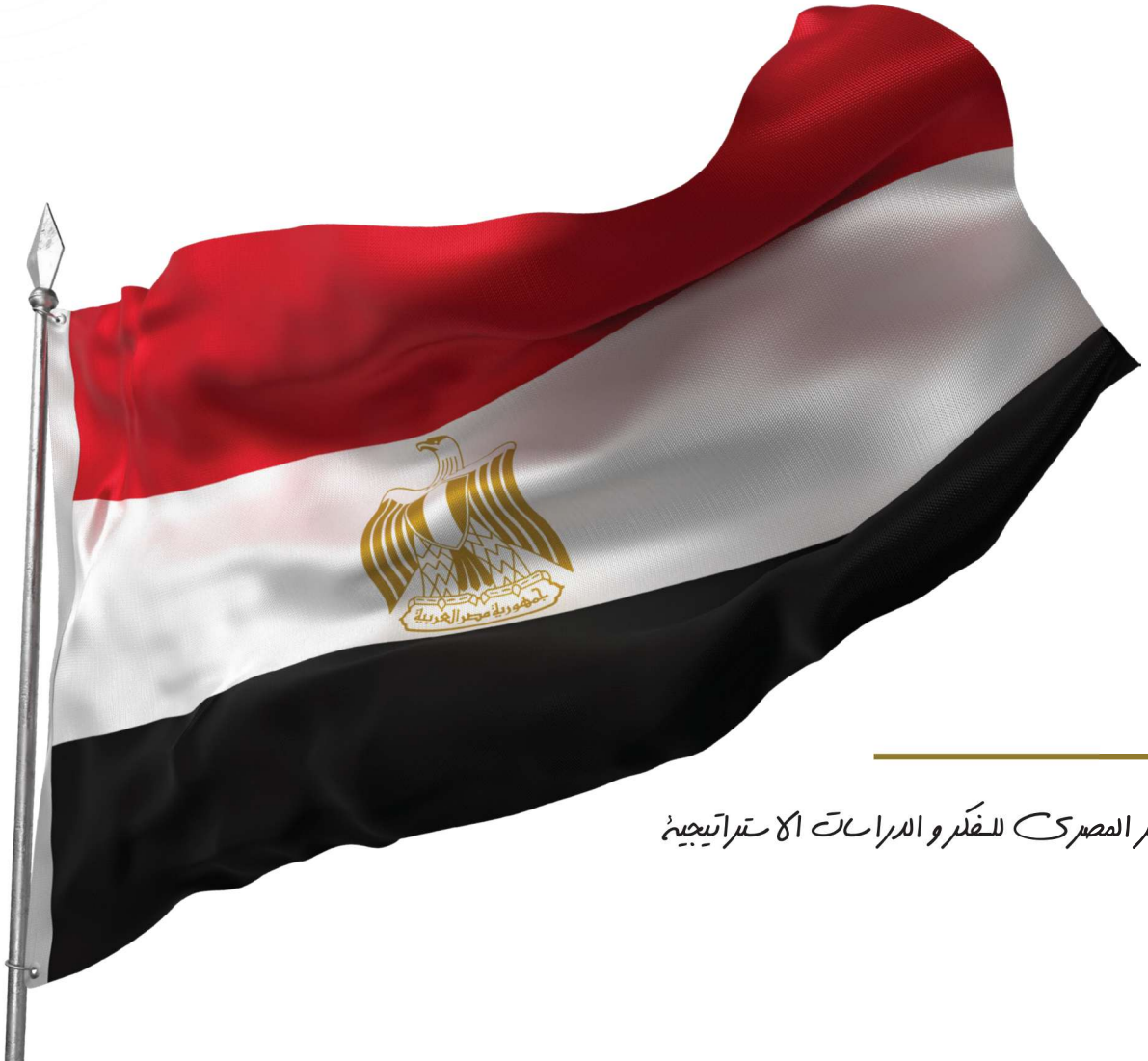

طالت جهود البناء والتنمية.. جميع مناحي الحياة في مصر بلا استثناء لتحقيق هدف محدد هو تعظيم قدرة الدولة في كافة المجالات من أجل تغيير الواقع وبناء الإنسان سعيًا لحاضر ومستقبل أفضل لمصر وللمصريين.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

بمناسبة الذكرى الـ 48 لنصر حرب أكتوبر المجيدة / 6 أكتوبر 2021

الاقتصاد المصري

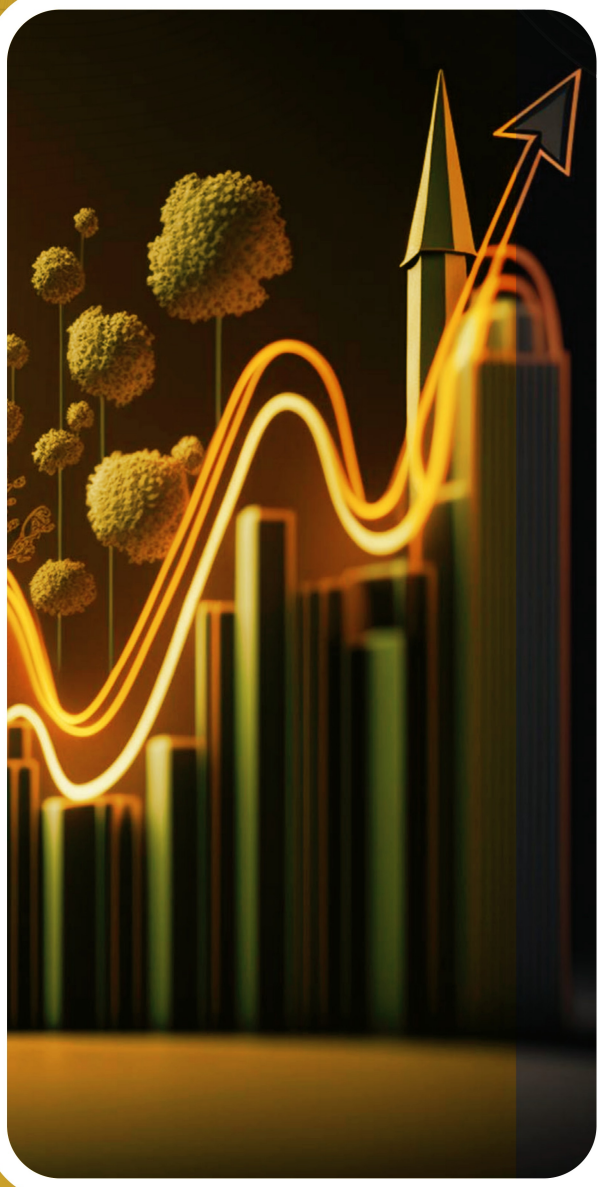

- إصلاح اقتصادي شامل
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص
- تنمية قطاعية متكاملة

الاقتصاد المصري

بناء وسط الأزمات

كانت الفترة السابقة لعام 2014 مليئة بالتحديات التي أنهكت مؤسسات الدولة وتسببت في الشلل التام للاقتصاد المصري في كافة المجالات، تلك التحديات كانت سببًا لبداية نهج جديد من عودة بناء مؤسسات الدولة مع بداية حكم الرئيس السيسي وإيجاد حلول حقيقية لمعاناة الاقتصاد المصري المتراكمة لعقود. ذلك الأمر كان دافعًا لتبني رؤية لتغيير مصر بشكل جذري قدمت للمصريين في شكل رؤية مصر 2030 والتي شملت إعادة هيكلة جميع مفاصل الدولة المصرية بما فيها الاقتصاد، وتقديم حلول لعدد من التحديات الجذرية التي تواجه الاقتصاد المصري لإكسابه المرونة للعبور من أزمة الماضي والتعاطي مع أية تحديات طارئة أو مستقبلية.

كان أبرز تلك التحديات يتمثل في:

- ارتفاع فاتورة دعم الطاقة، وأزمة شح العملات الأجنبية والتي تسببت في هروب استثمارات كبيرة من مصر.
- تراكم مديونيات شركات الطاقة العاملة بمصر، وتأجيل التوسع في المشاريع الاستكشافية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي لحين تسويه المديونيات السابقة.
- ارتفاع نسب العجز بالموازنة العامة للدولة.
- تدني مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وعدم تعديل قانون الاستثمار لسنوات بالشكل الذي يتناسب مع المتغيرات العالمية.